رأي

د.عبدالعزيز سعود السبيعي
رئيس مجلس إدارة المنظمة العالمية لحماية الطفل - بروكسل

حماية الأطفال رقمياً.. هل حان وقت التشريع في الكويت؟

في ظل التوسع المتسارع لاستخدام الأطفال لوسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت الحاجة إلى تشريعات واضحة تنظم هذا المجال مطلبا مجتمعيا متزايدا، خصوصا مع تزايد المخاطر المرتبطة بالإدمان الرقمي والتنمر الإلكتروني والاستغلال وانتهاك الخصوصية.

وقد خطت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة رائدة على المستوى العربي بإقرار حد أدنى لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي يبلغ 15 عاما، مع إلزام المنصات بوسائل تحقق فعالة من الأعمار وتوفير حماية إضافية للمراهقين. وبذلك أصبحت الإمارات أول دولة عربية تتبنى إطارا تنظيميا متكاملا لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي.

أما في الكويت، فرغم وجود تشريعات عامة لحماية الطفل، فإن الحاجة ما زالت قائمة إلى وضع إطار قانوني أكثر تخصصا لمواجهة التحديات الرقمية المستجدة، بما يحقق التوازن بين حق الطفل في الاستفادة من التكنولوجيا وحقه الأصيل في الحماية من أضرارها.

ولا ينبغي النظر إلى هذه الدعوات باعتبارها دعوات إلى المنع المطلق، بل باعتبارها سعيا إلى تنظيم الاستخدام ووضع ضوابط تراعي عمر الطفل ونضجه، مع تعزيز دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات المعنية في بناء ثقافة رقمية آمنة.

إن الاستثمار الحقيقي في مستقبل الأوطان يبدأ بحماية الأطفال، وحماية الطفل في القرن الحادي والعشرين لم تعد تقتصر على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، بل أصبحت تمتد إلى حمايته من المخاطر الرقمية التي قد تؤثر في صحته النفسية وسلامته الفكرية ونموه الاجتماعي.

بين السطور

د.م. عيسى عبدالله الصفران
ealsafran@gmail.com

دروس في زمن العاصفة

شهدت منطقة الشرق الأوسط تطورات متسارعة، تصاعدت حتى بلغت مرحلة المواجهة العسكرية بين قوى كبرى، في مشهد يفرض نفسه كواقع لا يمكن تجاهله.

وبحكم الموقع الجغرافي لدولة الكويت ودول الخليج، وجدنا أنفسنا ضمن دائرة التأثر بهذا الصراع، رغم أننا لسنا طرفا فيه.

ومع دخول المنطقة في أجواء التوتر، وما صاحبها من قلق ومخاوف، نقف اليوم وقفة تأمل لما يحدث حولنا. ورغم قسوة المشهد، فإن هذه المحنة تحمل في طياتها دروسا ثمينة، قد تتحول مع مرور الوقت إلى منحة تعود بالخير على الكويت وشعبها وكل من يعيش على أرضها.

أولا: سارعت الحكومة إلى التحرك الفوري، فعقدت الاجتماعات المستمرة ورفعت مستوى الجاهزية العسكرية، حماية للأرواح وتعزيزا للمنظومة الدفاعية. ومن ذلك تعلمنا أهمية الاستعداد، وترسيخ ثقافة الأمن والدفاع.

ثانيا: برزت إدارة الأزمات كعنصر أساسي، من خلال سرعة اتخاذ القرار، وتنظيم الجهود، وتوفير الاحتياجات الأساسية، فتعلمنا كيف تدار الأزمات بحكمة وتخطيط.

ثالثا: كشفت هذه المحنة عن الأهمية البالغة للجاهزية الأمنية في مواجهة الأخطار والتهديدات داخليا وخارجيا، وأكدت أن خيانة الوطن لا مكان لها بيننا، وأن الجار المعتدي لا يمكن الاطمئنان إليه بعد اليوم. وتعلمنا ضرورة رفع مستوى الاستعداد، والتعامل مع التحديات بكفاءة ووعي يعززان أمننا واستقرارنا.

رابعا: أعادت الأزمة طرح تساؤلات حول أولويات تقديم المساعدات الخارجية، وأبرزت أهمية توجيهها وفق رؤية مدروسة تحقق أثرا حقيقيا ومستداما. فتعلمنا أن العطاء لا يقوم على النية وحدها، بل يحتاج إلى حكمة في التقدير وحسن في التوجيه.

خامسا: برزت ضرورة ضبط العمل الخيري بما يضمن توجيهه لخدمة المجتمع بشفافية ومسؤولية، والتأكيد على رفض استغلاله لتحقيق أهداف تضر بالوطن. وتعلمنا أن العمل الخيري الحقيقي يقوم على الصدق والنزاهة وأنه لا مجال للخديعة أو التستر تحت مظلته.

سادسا: ظهر دور الإعلام في التصدي للقضايا، والدفاع عن الحقوق، وحماية سمعة الدول، ومواجهة التضليل. وتعلمنا أهمية الإعلام الواعي في نشر الحقيقة والدفاع عن قضايا الوطن بأسلوب مسؤول.

سابعا: أكدت الأزمة أهمية الوعي المجتمعي، وضرورة التحقق من المعلومات، وعدم الانجراف خلف الشائعات. وتعلمنا أن الوحدة الوطنية هي خط الدفاع الأول.

ثامنا: عودة التعلم عن بعد أعادت إحياء تجربة سابقة، وأسهمت في تعزيز المهارات التقنية لدى الطلبة والمعلمين، ووسعت آفاق التعلم الرقمي، فتعلمنا أهمية التكيف مع التحول التكنولوجي واستثماره.

تاسعا: تجلت العلاقات الأخوية مع الدول الشقيقة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي قدمت تسهيلات ملموسة، ما يعكس عمق الروابط الخليجية. وتعلمنا قيمة هذا الترابط وضرورة الحفاظ عليه.

عاشرا: أبرزت التحديات المرتبطة بالممرات البحرية، مثل مضيق هرمز، الحاجة إلى التفكير في بدائل استراتيجية للتجارة والطاقة، فتعلمنا أهمية التخطيط الاقتصادي بعيد المدى.

حادي عشر: عززت هذه الظروف أهمية توسيع الشراكات الدولية وبناء علاقات استراتيجية مع دول مؤثرة، بما يخدم استقرار الدولة ومصالحها. وتعلمنا أن القوة لا تقتصر على الجانب العسكري، بل تشمل البعد الدبلوماسي أيضا.

ثاني عشر: عشنا جميعا حالة من القلق وعدم الاستقرار النفسي، وهو شعور صعب، لكنه كشف لنا قيمة الأمن والطمأنينة التي كنا ننعم بها، وأدركنا أنها نعمة عظيمة لا تقدر إلا عند فقدها.

وفي الختام، هذه المحنة في طريقها إلى الزوال، وستزول بإذن الله، وستنكشف معها ملامح الخير الكامن فيها إن أحسنا الاستفادة منها، فكم من أزمة حملت في طياتها فرصا لم تكن في الحسبان.

زبدة الكلام

ماضي الهاجري

ضبّط وقتك

@madhialhajri
aleqtsadi@hotmail.com

الوقت هو الثروة الوحيدة التي يمتلكها الجميع بالتساوي، فلا فرق بين غني وفقير أو مدير وموظف في عدد ساعات اليوم، لكن الفارق الحقيقي يكمن في كيفية استثمار هذه الساعات، فهناك من يجعل من وقته وسيلة للنجاح والتقدم، وهناك من يهدره في أمور لا تضيف إلى حياته شيئا.

وكثيرا ما نسمع عبارة: «وقتي ضايع»، لكن الحقيقة أن الوقت لا يضيع إلا إذا تركناه يمر دون هدف، فالدقائق التي نظن أنها بلا قيمة يمكن أن تتحول إلى فرصة لصناعة أنفسنا، اقرأ كتابا، تعلم لغة جديدة، اكتسب مهارة، أو طور خبرة في مجال تحبه، فكل دقيقة تستثمرها في بناء ذاتك هي لبنة تضعها في مستقبلك.

وأفضل أنواع الاستثمار ليس في الأسهم أو العقارات أو المشاريع فحسب، بل هو الاستثمار في النفس، فالعلم والمعرفة والمهارة والخبرة هي أصول لا تنخفض قيمتها مع الزمن، بل تزداد كلما أحسنت تنميتها، وعندما تستثمر في نفسك فإنك ترفع قيمتك في سوق العمل وتزيد قدرتك على مواجهة التحديات وصناعة الفرص.

إن استثمار الوقت يبدأ بتحديد الأهداف، فالإنسان الذي يعرف ماذا يريد يستطيع أن يوجه وقته نحو ما يحقق طموحه، بينما يعيش من دون هدف في دائرة من الانشغال دون إنجاز. لذلك احرص على كتابة أهدافك اليومية والأسبوعية ورتب أولوياتك وفق أهميتها.

ومن أهم وسائل استثمار الوقت التخطيط المسبق، خصص في بداية كل يوم بضع دقائق لوضع قائمة بالمهام وابدأ بالأكثر أهمية قبل الأقل، كما أن تجنب التسويف يعد من أهم مفاتيح النجاح، فكل مهمة مؤجلة اليوم قد تصبح عبئا أكبر غدا، ولا يعني استثمار الوقت العمل المستمر دون توقف، بل يشمل أيضا تخصيص وقت للراحة، وممارسة الرياضة، والترويح عن النفس، وقضاء الوقت مع الأسرة، فالإنسان المتوازن أكثر قدرة على الإنتاج والعطاء.

وفي عصر الهواتف الذكية أصبح من الضروري التحكم في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأنها قد تستهلك ساعات طويلة دون فائدة حقيقية، لذا ضع لنفسك أوقاتا محددة لاستخدامها، واجعل التقنية وسيلة للتعلم والإنتاج لا لإضاعة الوقت.

وفي النهاية، تذكر أن الوقت إذا مضى لا يعود، وأن كل دقيقة تستثمرها في التعلم أو العمل أو تطوير الذات هي استثمار في مستقبلك، فالنجاح ليس وليد الصدفة، بل هو نتيجة لاستثمار جيد لكل ساعة وكل دقيقة من العمر، واعلم أن أعظم عائد يمكن أن تحققه في حياتك هو ذلك الذي تجنيه من الاستثمار في نفسك، لأن الإنسان المتطور هو القادر دائما على صناعة مستقبله مهما تغيرت الظروف.

زبدة الكلام: الوقت هو رأس المال الوحيد الذي يتساوى فيه الجميع، لكن الناجحين هم من يحولون ساعاته إلى إنجاز، ودقائقه إلى استثمار، ولحظاته إلى مستقبل.

ألم وأمل

د.هند الشومر

اليوم العالمي للسكان.. تقديرات ونتائج

يحتفل العالم في الحادي عشر من يوليو من كل عام باليوم العالمي للسكان والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1989 بمناسبة الاهتمام الناجم عن وصول عدد سكان العالم إلى خمسة مليارات في 11 يوليو 1987.

ولذلك، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1990 أن يتم التواصل بالاحتفال بهذه المناسبة لتعزيز الوعي بقضايا السكان المختلفة وعلاقتهم بالبيئة وتأكيد الأمم المتحدة فيه على حقوق الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين وضرورتها لتحقيق التنمية المستدامة حول العالم، وكان العام 1990 أول عام يحتفل فيه بهذا اليوم. وبلغ عدد السكان في الاحتفالية العشرين باليوم العالمي للسكان والتي كانت في 11 يوليو 2007 نحو ستة مليارات ونصف المليار نسمة، حيث إنه ما يقرب من 83 مليون شخص يضافون إلى سكان العالم كل عام ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 8,5 مليارات في عام 2030 و9,7 مليارات في عام 2050 و10,9 مليارات في عام 2100.

والهدف من هذا اليوم أن تتعاون شعبة السكان تعاونا وثيقا مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وهيئاتها في تنفيذ برنامج العمل بشأن قضايا السكان. وتستشير كل من الأمم المتحدة والحكومات والباحثين ووسائل الإعلام بالإضافة إلى الجمهور استشارة دورية فيما يتعلق بالتقديرات السكانية ونتائجها وعلاقتها بمؤشرات التنمية.

وشهدت العقود الأخيرة تحولات كبيرة في معدلات الخصوبة ومتوسط العمر المتوقع، ففي أوائل السبعينيات كانت المرأة تنجب في المتوسط 4,5 أطفال، أما في عام 2015 فقد انخفض هذا المعدل إلى أقل من 2,5 طفل لكل امرأة، وفي الوقت نفسه ارتفع معدل العمر العالمي من 64,6 عاما في أوائل تسعينيات القرن الماضي إلى 72,6 عاما في 2019.

ومع هذه الزيادة في عدد السكان، فإن هناك آثارا بعيدة المدى لها تطول التنمية الاقتصادية وفرص العمل وتوزيع الدخل ومعدلات الفقر ونظم الحماية الاجتماعية، فضلا عن جهود إتاحة الخدمات الأساسية للجميع كالرعاية الصحية والتعليم والسكن والصرف الصحي والمياه والغذاء والطاقة.

ومن أجل تلبية احتياجات الفرد على نحو أكثر استدامة لا بد على صناع السياسات من فهم أعداد البشر على الكوكب وتوزيعهم الجغرافي وأعمارهم وعدد الأجيال المقبلة منهم.

وتعد هذه المناسبة فرصة لتثقيف الجمهور بشأن القضايا ذات الاهتمام ولحشد الإرادة السياسية والموارد اللازمة لمعالجة المشكلة السكانية.

كلمات

زبن حمد البذال
zaben900@hotmail.com

العيادات النفسية والنظرة المجتمعية

في الآونة الأخيرة شهدنا جميعا التطور الكبير في القطاع الصحي في الكويت على مختلف المستويات الطبية والفنية والإدارية، الأمر الذي انعكس على حياة الناس بالإيجاب، وذلك بسبب التسهيلات المقدمة من خلال التوسعات الكبيرة وبناء المستشفيات الجديدة بالأساليب الحديثة والمتطورة المشابهة للمراكز الطبية العالمية التي تقدم الأبحاث والدراسات علاوة على تقديم الرعاية الطبية المميزة وإجراء العمليات الجراحية الكبرى والمعقدة. وهذا التطور يدل على أن الكويت ماتزال تولي الرعاية الطبية اهتماما كبيرا ومنذ الأزل، وذلك بتوفير الخدمات الصحية المميزة للمواطنين والمقيمين وبأعلى جودة.

ومع توسع الدولة وانتشار السكان في مناحي البلاد شمالا وجنوبا استطاعت الدولة ان توفر المراكز الطبية الشاملة والتي تستقبل المرضى والمراجعين على مدار الساعة، والنقلة النوعية كانت مؤخرا وليست الأخيرة، هي افتتاح عيادات نفسية في المراكز الصحية لتخفيف الزحام والعناء على الناس، ولكن تبقى هناك معضلة في تقبل المراجعين لفكرة الذهاب لمثل تلك العيادات لحساسيتها بسبب نظرة الناس لها، مع العلم بأن الخدمة والرعاية التي تقدمها بالمجان على عكس العيادات الخاصة، والمبالغ المرتفعة التي يتقاضاها البعض مستغلين تفضيل المرضى للخصوصية والسرية.

واليوم الحياة ليست سهلة كالسابق مع التطور والتغير والتقدم في الكثير من المجالات والتكنولوجيا الحديثة وانتشار الأمراض والأوبئة كداء «كورونا» والحروب والكوارث والحوادث والأزمات الخاصة، وهي مجتمعة تخلق نوعا من الضغط النفسي والاكتئاب والقلق الذي ينعكس بدوره على حياة الإنسان، وتخلق معها أيضا الكثير من المعوقات.

في أميركا ودول أوروبا يذهب الناس هناك إلى العيادات النفسية حالها حال العيادات الأخرى بمختلف تخصصاتها بشكل طبيعي، وهذا دليل على حسن الثقافة العالية التي يعيشونها، ولا شك أن الإنسان ككائن بسيط مهما كان وضعه الاجتماعي فلابد وأن يتأثر بظروف الحياة ويحتاج إلى من يساعده على تجاوز الكثير من المشكلات النفسية، لذلك يجب أن تتغير هذه النظرة السلبية تجاه الآخرين، وألا نجعل الناس الذين هم في حاجة إلى العلاج ينغلقون على انفسهم خشية من نظرة المجتمع لهم، الأمر الذي يطيل أمد علاجهم.

إن الدور الصحي الذي تقوم به الحكومة رائع وواضح ممثلا بوزارة الصحة ووزيرها النشط الذي صحح الكثير من الاعوجاج وأحدث تغيرا ملموسا في مفاهيم الرعاية الصحية، الأمر الذي جعلنا نتفوق على المستوى الإقليمي والعربي وربما العالمي، والمطلوب حقيقة لنجاح أي مشروع صحي قبل تنفيذه هو تقديم الدعاية الكاملة له من خلال وسائل الاعلام المختلفة بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي والتوضيح للناس أهمية هذه العيادات وكيفية التفاعل والتعامل معها.

اللهم شافي كل مريض وألبس الجميع ثوب الصحة والعافية.

ركيزة

معاذ عيسى العصفور
asfor83@gmail.com

الرسائل العلمية في خطر «ما بين النشر والمنع»!

في الآونة الأخيرة شهدنا جميعا التطور الكبير في القطاع الصحي في الكويت على مختلف المستويات الطبية والفنية والإدارية، الأمر الذي انعكس على حياة الناس بالإيجاب، وذلك بسبب التسهيلات المقدمة من خلال التوسعات الكبيرة وبناء المستشفيات الجديدة بالأساليب الحديثة والمتطورة المشابهة للمراكز الطبية العالمية التي تقدم الأبحاث والدراسات علاوة على تقديم الرعاية الطبية المميزة وإجراء العمليات الجراحية الكبرى والمعقدة. وهذا التطور يدل على أن الكويت ماتزال تولي الرعاية الطبية اهتماما كبيرا ومنذ الأزل، وذلك بتوفير الخدمات الصحية المميزة للمواطنين والمقيمين وبأعلى جودة.

ومع توسع الدولة وانتشار السكان في مناحي البلاد شمالا وجنوبا استطاعت الدولة ان توفر المراكز الطبية الشاملة والتي تستقبل المرضى والمراجعين على مدار الساعة، والنقلة النوعية كانت مؤخرا وليست الأخيرة، هي افتتاح عيادات نفسية في المراكز الصحية لتخفيف الزحام والعناء على الناس، ولكن تبقى هناك معضلة في تقبل المراجعين لفكرة الذهاب لمثل تلك العيادات لحساسيتها بسبب نظرة الناس لها، مع العلم بأن الخدمة والرعاية التي تقدمها بالمجان على عكس العيادات الخاصة، والمبالغ المرتفعة التي يتقاضاها البعض مستغلين تفضيل المرضى للخصوصية والسرية.

واليوم الحياة ليست سهلة كالسابق مع التطور والتغير والتقدم في الكثير من المجالات والتكنولوجيا الحديثة وانتشار الأمراض والأوبئة كداء «كورونا» والحروب والكوارث والحوادث والأزمات الخاصة، وهي مجتمعة تخلق نوعا من الضغط النفسي والاكتئاب والقلق الذي ينعكس بدوره على حياة الإنسان، وتخلق معها أيضا الكثير من المعوقات.

في أميركا ودول أوروبا يذهب الناس هناك إلى العيادات النفسية حالها حال العيادات الأخرى بمختلف تخصصاتها بشكل طبيعي، وهذا دليل على حسن الثقافة العالية التي يعيشونها، ولا شك أن الإنسان ككائن بسيط مهما كان وضعه الاجتماعي فلابد وأن يتأثر بظروف الحياة ويحتاج إلى من يساعده على تجاوز الكثير من المشكلات النفسية، لذلك يجب أن تتغير هذه النظرة السلبية تجاه الآخرين، وألا نجعل الناس الذين هم في حاجة إلى العلاج ينغلقون على انفسهم خشية من نظرة المجتمع لهم، الأمر الذي يطيل أمد علاجهم.

إن الدور الصحي الذي تقوم به الحكومة رائع وواضح ممثلا بوزارة الصحة ووزيرها النشط الذي صحح الكثير من الاعوجاج وأحدث تغيرا ملموسا في مفاهيم الرعاية الصحية، الأمر الذي جعلنا نتفوق على المستوى الإقليمي والعربي وربما العالمي، والمطلوب حقيقة لنجاح أي مشروع صحي قبل تنفيذه هو تقديم الدعاية الكاملة له من خلال وسائل الاعلام المختلفة بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي والتوضيح للناس أهمية هذه العيادات وكيفية التفاعل والتعامل معها.

اللهم شافي كل مريض وألبس الجميع ثوب الصحة والعافية.

كلمات الأنباء

مشعل السعيد

خيانة الوطن وصمة عار في جبين الخائن

الخيانة تعني نقض العهد والتفريط في الأمانة، وهي نقيض الوفاء، وهي أنواع أشدها خيانة الوطن، لأنها كسر صريح للعقد الاجتماعي وهدم للقيم الأخلاقية، وتعد منافية للأخلاق بل ومحرمة شرعا، والحقيقة الثابتة أن خيانة الوطن لا تسقط بالتقادم ولا تمحى من الذاكرة، فمن خان وطنه باع كرامته ولم يعد له قيمة بين الناس، وقد بين لنا القرآن الكريم أن التجسس والتعاون مع المتربصين بالوطن من صفات المنافقين الذين يسعون إلى زعزعة الأمن وفي ذلك يقول المولى عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة..) (الممتحنة: 1).

وقال أيضا عز من قائل: (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون) (الأنفال: 27)، فمن يقبل على نفسه خزيا يلاحقه في الدنيا والآخرة، وإذا ذكر اسمه قرن بالعار، وما أجمل قول ابن الرومي:

ولي وطن آليت ألا أبيعه
وألا أرى غيري له الدهر مالكا
عهدت به شرخ الشباب ونعمة
كنعمة قوم أصبحوا في ظلالكا
فقد ألفته النفس حتى كأنه
لها جسد إن بان غودرت هالكا
وحبب أوطان الرجال إليهم
مآرب قضاها الشباب هنالكا
إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم
عهود الصبا فيها فحنوا لذلكا

فعضوا على أوطانكم بالنواجذ، وأحبوا أوطانكم كما تحبون أنفسكم وأهليكم، فإن التمسك بالوطن واجب ديني وأخلاقي، وتذكروا كم ضحى أجدادنا في سبيل الوطن، حتى بنوا لنا هذا الوطن الشامخ بشموخ أهله.

ودمتم سالمين.

ومضات ثقافية

د.خالد الهيلم الزومان
Khaledalhailam@gmail.com

تحويل الفنون إلى صناعة وطنية

تمتلك الكويت قدرات بشرية وإمكانات فنية هائلة، لكنها، حتى اليوم، لم تستثمر بالشكل الذي يجعل الفنون والصناعات الإبداعية رافدا اقتصاديا حقيقيا كما نصت عليه «رؤية الكويت 2035»، فالعديد من التخصصات الدقيقة داخل قسم التربية الفنية، مثل فن أشغال المعادن والحلي، وفن تشكيل الخشب، والخزف، والنحت، والطباعة والأشغال الفنية، قادرة على أن تقدم للسوق أكثر بكثير مما تقوم به الآن، لو تحولت من مقررات تدريبية إلى مسارات إنتاجية متخصصة تمكن الطلبة من إطلاق مشاريعهم الخاصة، والانخراط في سوق العمل بأدوات عملية لا نظرية فحسب.

إن صناعة الفنون اليوم لم تعد نشاطا ترفيهيا، بل أصبحت جزءا أساسيا من الاقتصاد الإبداعي الذي تتنافس الدول على بنائه لتعزيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، ومن هنا، تظهر الحاجة الملحة لإعادة صياغة دور قسم التربية الفنية بكلية التربية الأساسية بحيث يصبح حاضنة لمسارات تطبيقية قادرة على تخريج فنانين وحرفيين ومصممين يمتلكون مهارات حقيقية تترجم إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية وثقافية.

فعلى سبيل المثال: فن أشغال المعادن والمجوهرات يمكنه تخريج مصممين وصاغة قادرين على تأسيس ورش للأكسسوارات والحلي، أو تصميم هدايا تذكارية سياحية ذات هوية محلية، أو ابتكار علامات تجارية تستلهم رموز «دلون» و«السدو» والتراث البحري الكويتي. وينطبق الأمر ذاته على تخصصات الخشب والخزف والنحت والطباعة والأشغال الفنية، حيث تمتلك كل منها مئات الفرص للإنتاج الحرفي والفني وصناعة المنتجات السياحية.

غير أن التحول الحقيقي يحدث عند تطبيق مفهوم البرامج العابرة للتخصصات، وهو توجه عالمي تتبناه الجامعات الحديثة، حيث لا يقتصر تعليم الطالب على اكتساب المهارات الفنية فقط، بل يتاح له دمج الفنون مع تخصصات أخرى تكملها وتمنحها قوة اقتصادية.

فعلى سبيل المثال، الطالب الذي يرغب في إطلاق مشروع صغير في تصميم المجوهرات أو الخزف أو الهدايا التراثية يمكنه الجمع بين: مهاراته العملية التي اكتسبها في ورش الفنون، ومقررات في إدارة المشاريع الصغيرة، وأخرى في التسويق ودراسات الجدوى والتكاليف الصناعية، لنصل في النهاية إلى خريج يمتلك المهارة الفنية، والمعرفة القانونية، والقدرة التسويقية، والأهلية لإدارة مشروع ناجح ومستدام.

وهنا يكمن جوهر الفكرة: الفنون وحدها تمنح المهارة، لكنها إذا اندمجت مع الإدارة والقانون والاقتصاد تتحول إلى صناعة.

هذه البرامج العابرة للتخصصات تمكن الطالب من بناء مساره الخاص حسب اهتماماته، وتمنحه تذكرة دخول حقيقية إلى عالم ريادة الأعمال. كما تفتح الباب لمسارات وطنية مهمة، مثل إعداد المشرفين والمرشدين المتحفيين وترميم القطع الأثرية، وهي مجالات تحتاج اليها المتاحف الكويتية والمشاريع الأثرية في فيلكا والصبية وغيرها.

إن تحويل الفنون إلى صناعة وطنية ليس ترفا فكريا، بل ضرورة تنموية، فهي قادرة على توليد فرص عمل جديدة، ودعم السياحة الثقافية، وتعزيز الهوية الوطنية، وتمكين الشباب من تأسيس مشروعاتهم الخاصة بدل انتظار الوظائف التقليدية، وإن لم نبدأ بتحويل هذه المسارات إلى برامج حقيقية، فإننا سنفقد فرصة ثمينة لدمج الفنون بالاقتصاد، وتحويل تراثنا وفنوننا إلى قيمة مستدامة تدعم مستقبل الكويت ورؤيتها.

المجلات الأكاديمية طبعت لتقرأ، والبحوث العلمية وجدت لتنشر، وآخر ما توصل إليه العلماء والمفكرون بشتى المجالات من اكتشافات ونتائج حق أصيل للباحثين والراغبين في الاستفادة والاستزادة.

ما بين الحلم المأمول، والواقع المنشود، تتساقط الكثير من الآمال المعقودة، والرؤى المنشودة، والأهداف المرسومة، تحت أقدام مكاسب مادية، أو أغراض شخصية، وطموحات فردية.

وأحاول سبر أغوار موضوع البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية والتي شابها الكثير من اللغط ما بين الكاتب والناشر، وما بين بين الناشر ومراكز الأبحاث، وما بين مراكز الأبحاث والباحث.

أحاديث ودردشات حصلت بيني وبين العديد من الدكاترة بشتى بقاع الأرض، وسأحاول الدمج بين ما قيل لي وبين ما قرأته في كتاب «الكتاب بين الأمس واليوم والغد» للكاتب: روبرت دارنتون، حيث وجدته أفرد مقالا جميلا يتحدث فيه بشكل دقيق عما يجري خلف كواليس المجلات العلمية الناشرة للأبحاث الأكاديمية. ويؤكد الكاتب أن الرسائل العلمية أصبحت مرتفعة الأكلاف إلى درجة لا يمكن إنتاجها. وتبلغ المصاعب حدا شديدا إلى درجة لا يمكن إنتاجها، حتى انها تبدو كسلالة مهددة بالزوال.

والسبب رفع الناشرين التجاريين أسعار المجلات، وخاصة العلوم الطبيعية، إلى درجة أنها تسببت بفوضى في ميزانيات مكتبات الأبحاث. ولتتمكن هذه المكتبات من المحافظة على مجموعاتها من المجلات، اضطرت إلى الحد بشكل كبير من اقتناء الرسائل العلمية. ونظرا لانخفاض طلب المكتبات، اضطرت دور النشر الجامعية للحد من نشر الرسائل العلمية في الحقول الأقل طلبا، مما أغلق الباب في وجه الأكاديميين الذين يودون نشر أبحاثهم فيها. وهذه الأزمة لها علاقة بحركة الأسواق وليس القيمة العلمية، ويؤكد أن تأثير هذه الأزمة ينعكس بشكل خاص على هؤلاء الأشد حاجة إلى تخطيها، ويقصد بهم الجيل الجديد من الأكاديميين الذين يتوقف مستقبلهم المهني على نشر أبحاثهم.

وضرب لنا الكاتب مثالا على ذلك الارتفاع الجنوني بالأسعار، حيث أصبح شرف النشر في المجلات الأغلى ثمنا لأهمية خاصة للتقدم المهني خاصة في العلوم المتقدمة. وتجد المكتبات الجامعية صعوبة بالغة في إلغاء هذه الاشتراكات، مما جعلها تتعايش معها عبر التضحية بعدم نشر الرسائل العلمية مقابل المحافظة على اشتراكاتها في المجلات العلمية، وحتى سنوات قريبة كانت الرسائل العلمية تشكل نصف ميزانية مقتنياتها على الأقل.

كذلك كانت دور النشر الجامعية تعتمد على بيع 800 نسخة من كل رسالة علمية للمكتبات. أما اليوم فالرقم وصل إلى 300 مما لا يكفي لتغطية التكاليف. وبالتالي لم يعد بإمكان دور النشر التأكد من بيع المكتبات كتبها التي كانت لا تستطيع مقاومتها سابقا. ومثال على ذلك فقد بيع المجلد الأول من «أوراق بنجامين فرانكلين» عام 1959م 8047 نسخة. أما المجلد 33 والذي نشر في 1997، فلم يبع منه سوى 753 نسخة.

وهذا الأمر جعل دور النشر الجامعية تنشر كميات أقل من الكتب الأكاديمية، وتركز إصداراتها على كتب تهتم بمواضيع محلية أكثر شعبية، مما جعل الباحثين يعترضون على هذا الأمر بحجة أن هناك الكثير من الرسائل العلمية غير المنشورة، وأن الكثير مثل القليل كما يقول المثل.

ويتهم النقاد الأساتذة بأنهم يكتبون لبعضهم بعضا بدل معالجة مواضيع تهم عامة المواطنين. ولا شك أنه بإمكان الرسائل العلمية التحول إلى مرض، إذ يبدو أنها تقتل اختصاصات محددة مثل النقد الأدبي، حيث تنفر الجعجعة والرمزية القراء العاديين.

ويسأل الكاتب سؤالا غاية في الأهمية فيقول: هل يمكن لمؤلف صاحب رسالة علمية قيمة مادة مهمة ولكن غير جذابة، أن يتوقع نشرها؟

يجيب: إذا سألت الأساتذة والناشرين فبلا شك ستصاب بالإحباط، فالعديد منهم يوردون قصصا حول رسائل علمية ممتازة كاسدة. فالمشهد الأكاديمي شديد التعقيد، لأنه إذا نظرنا إليه تجاريا فإن واقعه يبدو كئيبا. وبغض النظر إذا كانت دور نشر كاملة ستسقط أم لا، فهناك استنتاج واضح: لا شك أن الرسائل العلمية في خطر.

ويعود الخطر في ذلك على الأستاذ المساعد حيث إنه قد سمع هذه المقولة: «إذا لم تنشر، قضي عليك». والتي تترجم: إذا لم تنشر رسالتك العلمية فلن يتم تثبيتك كأستاذ. فمن الصعوبة بمكان لخريج جديد بدرجة الدكتوراه الحصول على وظيفة، ولكن هذا الأمر ليس سوى بداية الصعوبات.

لأنه إذا دخلت مكتب محرر في دار نشر جامعية، فسترى الأطروحات متراكمة أكواما، العشرات منها. وسيشرح متنهدا أن الدار لا يمكنها نشر سوى اثنتين أو ثلاث منها، مضيفا بتنهيدة أعمق بأن الدار تقع تحت ضغوط كبيرة من لجان التثبيت التي تريد رؤية كتب مطبوعة مترافقة مع مراجعات وتقارير القراء.

ويقدم الكاتب حلولا بأن تأخذ مؤسسات تجارية مثل «الأمازون» زمام الأمور، لأن الفضاء السيبراني مشابه للاقتصاد، أي أنه بحاجة إلى ضوابط، ولكن على الأكاديميين وضع معايير، لأنه عليهم تحديد فحص لجودة العالم الأكاديمي.

وبعيدا عن الحلم المثالي، قد تلائم الرسائل العلمية الإلكترونية حاجات المجتمع الأكاديمي عند نقاط تتركز فيها المشاكل. وقد توفر وسيلة منعزلة لتفحص المشاكل، وفتح فضاء جديد لتوسيع المعرفة. وعالم المعرفة يتغير بسرعة لا تسمح لأي شخص بتوقع كيف سيبدو بعد عشر سنوات من اليوم. ولكنني أعتقد أنه سيبقى ضمن مدار غيتنبرغ، ورغم أن المدار سيتمدد، فإن الشكر يعود إلى مصدر جديد للطاقة، الكتاب الإلكتروني، والذي سيعمل كإضافة وليس كبديل لآلة غيتنبرغ العظيمة.

أما ما دار مع بعض الأصدقاء، فهو قريب مما جاء سابقا، فالمجال واحد والهموم واحدة.